إشكالات الفصل والوصل بين المنهجية والمذهبية في الفكر الإسلامي: الإشكال المفهومي نموذجاً

سعاد كوريم*

الملخص

إنَّ تقييم إنتاجات الفكر الإسلامي وتقويمها رهين بتعيين حدود الوصل والفصل بين المنهجية والمذهبية. وتعترض طريق ذلك التعيين وتؤثر فيه جملة من الإشكالات، أبرزها الإشكال المفهومي النابع من عدم الدقة في تحديد معنيي المنهج والمذهب. يتخذ الإشكال المفهومي صوراً عديدة بعدد زوايا النظر إليها؛ أهمها الزاوية التي تدرس اللفظين بحسب حظيهما من خصيصتي الاتفاق والنضج المحددتين لمستوى الاصطلاح، وتبين أثر ذلك في توسيع أو تقليص إمكانات الوصل أو الفصل بينهما. هذه الزاوية هي التي يُعنى بها هذا البحث، ويستثمر في خدمتها بعض تعريفات المنهج والمذهب واستعمالاتهما، جامعاً في عمله بين التحليل والنقد.

الكلمات المفتاحية: منهجية، مذهبية، مصطلح، مفهوم، مذاهب علم الكلام، المذاهب الفقهية، الفكر الإسلامي.

The conceptual confusion of connection and separation between methodology and doctrine in Islamic thought

Abstract

The evaluation of products of Islamic thought passes through the delimitation of the boundaries between methodology and doctrine. That delimitation encounters, and is influenced by, a series of problems, most notably the conceptual confusion caused by the lack of precision in the definition of the concepts. The confusion takes several forms depending on what perspective one sees it from. This paper focuses on the view that studies the words “methodology” and “doctrine” according to their terminological level, which is defined by the amount of their maturity and the level of agreement upon their meaning. It also shows the impact of the terminological level on extending or reducing the possibilities of connection or separation between methodology and the doctrine. For this purpose the author has critically analyzed some definitions and uses of the two concepts; namely, methodology and doctrine.

Keywords: methodology, doctrine, ideology, term, concept, schools of theology, schools of Islamic jurisprudence, Islamic thought.

---

* دكتوراه في الدراسات القرآنية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مولاي إسماعيل، مكناس، المغرب، باحثة في الدراسات القرآنية. البريد الإلكتروني: souadkourime@gmail.com

تم تسلّم البحث بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٢م، وقُبل للنشر بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢٤م.

مقدمة:

تعترض صعوبات عديدة طريق التطبيق المنهجي في مجالات الفكر الإسلامي، والتقييمَ الموضوعي لما ينتجه ذلك الفكر. ومنها صعوبة تحديد مواضع الفصل والوصل بين المنهجية والمذهبية. وتثير هذه الصعوبة إشكالات في غياب المعايير الصارمة التي تميز الالتزام المنهجي عن الانتماء المذهبي. ويزداد استفحال الإشكال بسبب:

– تداخل المنهجية والمذهبية أحياناً، لا سيما أنَّ المناهج في العلوم الإسلامية قد صاحبتها المذاهب منذ نشأتها، ولذلك يصعب الجزم بأسبقية المنهج على المذهب أو العكس. ومثاله المذاهبُ الفقهية؛ فهي وليدة اختيار منهجي في التعامل مع الخطاب الشرعي، مما يوحي بأسبقية المنهجية على المذهبية، وعدمِ انفكاك المذهب عن منهج يؤسسه. في المقابل، فمن مناهج أصول الفقه منهج الفقهاء الذي يُخَرِّج الأصول على الفروع المنقولة عن أئمة المذهب، مما يوحي بأسبقية المذهبية على المنهجية وعدمِ انفكاك المنهج عن مذهب يؤطره. وعدمُ الفصل في المنهج والمذهب، أيهما يسبق الآخر ويؤثر فيه، يحول دون التمييز التام بين المنهجية والمذهبية.

– تعدد معاني المنهجية والمذهبية تبعاً لتعدد معاني المنهج والمذهب. وتراوُح المعاني بين الحياد والإيحاء الإيجابي والسلبي حجر عثرة مركّب على سابقه. ففرق بين أن يكون المذهب نتيجة لإعمال أدوات إجرائية في الاستدلال، وأن يكون مجموعة مبادئ وآراء مسبقة يُطوَّع الاستدلال لنصرتها.

وعلى الرغم من هذه الصعوبات، فالفصل والوصل بين المنهجية والمذهبية في الفكر الإسلامي ضروري، فبفضله تتميز العلمية عن التعصب. فأين يلتقي المنهجي بالمذهبي وأين يفترقان؟

إنَّ الإجابة رهينة بمعالجة إشكالات المنهجية والمذهبية، سواء منها الإشكال التصوري المفهومي، أو التجريدي النظري، أو العملي التطبيقي. والنوع الأول هو مجال هذه الدراسة؛ لأنَّ المفاهيم تؤثر على الفعل في الواقع بمقتضاها. ولهذا التأثير بعدان هما:

– إنَّ صحة تصور المفهوم تُجَلِّي الأساس الذي تقوم عليه المواقف؛ لأنها تُمَكِّن من اتخاذ مواقف صحيحة من المفهوم وموضوعه ومجاله المعرفي.

– إنَّ صحة تصوّر المفهوم ترسم مسار ما يليها من خطوات؛ لأنها تضمن صحة التعامل النظري والعملي مع المفهوم وموضوعه ومجاله المعرفي.

ويَنتُج الإشكال المفهومي عن اختلاف العلاقة بين "المنهج" و"المذهب"، وله صور جزئية متعددة بعدد زوايا النظر إلى الإشكال نفسه. فيمكن دراسة اللفظين تبعاً للاختلافات الناتجة عن ترجمتهما،[١] أو عن موقعهما من الشبكة المفهومية،[٢] أو عن تفاوت مستواهما الاصطلاحي بحسب حظهما من الاتفاق والنضج،[٣] وهي الصورة المدروسة هنا من زاوية تحليلية. وتقترح هذه الدراسة حلّاً أولياً لهذه الصورة؛ لأنَّ تقديم حلٍّ نهائي لا يتأتَّى إلا باستحضار الصور الجزئية كافة وامتداداتها على المستويين النظري والتطبيقي.

أولاً: حظ "المنهج" و"المذهب" من الاتفاق وأثره في الوصل والفصل بينهما

١. حظ "المنهج" و"المذهب" من الاتفاق:

إنَّ العنصر المحدِّد لقوة الاصطلاح هو حظ اللفظ من الاتفاق والنضج؛ فإذا كان اللفظ كامل النضج متَّفَقاً على دلالته ازدادت قوَّته وتحوّل إلى مصطلح. وإذا خفَّ نضجُ اللفظِ ولم يُتفق على دلالته ضعفت قوته وتحوّل إلى مفهوم.[٤]

وبحسب معاني "المنهج" و"المذهب" يظهر تفاوت حظيهما من خصيصة الاتفاق. ففي حين لم تحضر هذه الخصيصة في "المنهج" حضوراً تماماً، مما حال دون رقيه من

[١] كترجمة المنهج من (Method) و(Curriculum)، وترجمة المذهب من (Doctrine) و(Ideology).

[٢] يختلط المفهوم بغيره حين يتسع مجاله الدلالي، فيستعمل بتبادل مع ما يحاذيه من مفاهيم، كاختلاط المنهج بالموضوعية والحياد، واختلاط المذهب بالذاتية والتحيز.

[٣] عن هاتين الخصيصتين انظر:

– كوريم، سعاد. "الدراسة المفهومية: مقاربة تصورية ومنهجية"، **مجلة إسلامية المعرفة**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، س١٥، عدد٦٠، ربيع ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

[٤] المرجع السابق، ص٤٤ وما بعدها.

مستوى المفهوم،[٥] فإن "المذهب" حظي بهذه الخصيصة في بعض المجالات فصار مصطلحاً، ولم يحظ به في غيرها فبقي مفهوماً.

وقع تداول مصطلح "المذهب" في مجالي الفقه وعلم الكلام؛ إذ استعمل في الأول بمعنى "طريقة معينة في استنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية،"[٦] واستعمل في الثاني بمعنى "إيراد حجة للمطلوب على طريقة أهل الكلام."[٧] أي بوصفه اختياراً مُعَيناً في طريقة الاستدلال، يكون الموقف المذهبي من القضية المبحوث فيها نتيجةً له. ويتشابه التعريفان في أنَّ المذهب في الفقه طريقة معينة في الاستنباط، وأنه في علم الكلام طريقة معيّنة في الاستدلال.

أما التداول المفهومي لـ"المنهج" و"المذهب" فقد تعدد تعدداً يحول دون حصر استعمالاته. وتشترك تلك الاستعمالات المختلفة في عدم الإحالة بوضوح على مرجع معين، كما أنها لا تتخذ شكل تعريف جامع مانع يُنقل مضمونه إلى الأذهان بدقة. ويتأكد ذلك بتحليل بعض تعريفات المنهج والمذهب.

أ. تعريفات المنهج:

ثمة تعريفات متعددة ومتنوعة للمنهج؛ فمنهم من يرى بأنه خطة منظمة لعدة عمليات ذهنية أو حسية بغية الوصول إلى كشف حقيقة أو البرهنة عليها.[٨] وثمة رأي يقول بأنه الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بوساطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة.[٩] وبعضهم يراه تقنية عمل في هذا الحقل أو ذاك من حقول المعرفة البشرية؛ للكشف عن حقيقة ما أو

[٥] معنى (المفهوم) في هذه الدراسة ليس هو التصور الذهني بمعناه المتداول لدى المناطقة، وليس هو مضمون المصطلح، وإنما هو بيان لفظي يحيل على مجال دلالي عام، ويقع من حيث الاتفاق والنضج في منطقة وسط بين اللفظ اللغوي والمصطلح. انظر:
– كوريم، سعاد. "الدراسة المفهومية: مقاربة تصورية ومنهجية"، **مجلة إسلامية المعرفة**، مرجع سابق، ص٦٥.

[٦] قلعه جي، محمد رواس. **معجم لغة الفقهاء**، بيروت: دار النفائس، ١٩٩٦م، ج ٣، ص٢٥١.

[٧] التهانوي، محمد علي. **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٦م، ج٢، ص١٥٠٤.

[٨] مجمع اللغة العربية. **المعجم الفلسفي**، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ص١٩٥.

[٩] بدوي، عبد الرحمن. **مناهج البحث العلمي**، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٣م، ص٣.

مقاربتها تحليلاً وتركيباً.[١٠] أو طرق البحث وإجراءاته في مجال معرفي.[١١] أو مفردات هنا أو هناك، وأدوات ووسائل، وقواعد وخطوات وإجراءات هي من مكونات المنهاجية.[١٢]

ب. تعريفات المذهب:

كما أنَّ للمنهج تعريفات متعددة، فللمذهب تعريفات كذلك؛ فمنهم من يرى بأنه الطريقة والمعتقد الذي تذهب إليه.[١٣] وذهب بعضهم إلى أنه مجموعة مبادئ وآراء متصلة ومنسقة لمفكر أو لمدرسة.[١٤] وثمة من يراه مجموعة من النظريات أو الآراء النظرية والعلمية، في مجال من مجالات الفكر أو الحياة، تكون في الغالب مترابطة متسقة فيما بينها، ولها ممثلون يقولون بصوابها، ويعملون على نشرها بين الآخرين والدفاع عنها.[١٥]

ومما سبق نلمح اختلافات بين تعريفات المنهج، وكذلك اختلافات في تعريفات المذهب، فمن أهم الاختلافات بين تعريفات المنهج ما يأتي:

– إنَّ التعريفات الثلاثة الأولى أدق لجمعها بين عنصري الوسيلة والغاية، بينما اقتصرت بقية التعريفات على الوسيلة. وكلما كثرت مكونات التعريف أضيفت محددات جديدة تجعل المفهوم أكثر دقة.

– إنَّ التعريف الخامس تجاوز بيان الوسائل إلى تحديد موقع المنهج ضمن نسق أكبر، هو المنظومة التي ينتمي إليها، وهي المنهاجية.

---

[١٠] خليل، عماد الدين. **المنهج العلمي والروح العلمية عند ابن خلدون**، ضمن: **قضايا المنهجية في العلوم الإسلامية والاجتماعية**، إعداد: أحمد فؤاد باشا وآخرون، تحرير: نصر محمد عارف، هيرندن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦م، ص٢٦٥.

[١١] ملكاوي، فتحي حسن. "التفكير المنهجي وضرورته"، **مجلة إسلامية المعرفة**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، س٧، عدد ٢٨، ربيع ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص١٩.

[١٢] عبد الفتاح، سيف الدين. "حول المنهجية الإسلامية: مقدمات وتطبيقات"، **مجلة المسلم المعاصر**، جمعية المسلم المعاصر، س٢٥، عدد١٠٠، أبريل–مايو–يونيه ٢٠٠١م، ص٥٥.

[١٣] صليبا، جميل. **المعجم الفلسفي**، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٢م، ج٢، ص٣٦١.

[١٤] مجمع اللغة العربية، **المعجم الفلسفي**، مرجع سابق، ص١٧٤.

[١٥] السيد أحمد، عزمي طه. "ثقافة التقريب بين المذاهب"، **مجلة رسالة التقريب**، عدد٤٨، ربيع الأول وربيع الثاني، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، ص١٨.

– إنَّ الوسيلة تنوعت بين أن تكون (قواعد، وتقنيات، وإجراءات، وأدوات، ووسائل، وخطوات) وأن تعتمد على العقل وحده أو تستعين معه بالحس. وقد تم التعبير عن أشكال الوسيلة بألفاظ متقاربة تحدد الإطار العام لاشتغال المنهج دون أن تضع الحدود الدقيقة التي يتطلبها الضبط المصطلحي. كما أنَّ تراوح الوسيلة بين الاستناد إلى العقل والحس أو إلى العقل وحده يحول دون الضبط المصطلحي للفظ المنهج؛ لأنه يفضي إلى الاختلاف حول مجال اشتغال المنهج.

– إنَّ الغاية من المنهج تتنوع بين الكشف عن الحقيقة ومقاربتها والبرهنة والاستدلال عليها. وجعلُ الغاية هي الكشف عن الحقيقة هدفٌ طموح يُكسب المنهج طابعاً وثوقياً، وجعلها هي مقاربة الحقيقة هدفٌ واقعي يكسب المنهج طابعاً نسبياً، وجعلها هي البرهنة على الحقيقة هدف تكميلي يدعم الهدفين السابقين ويُقنع بنتائجهما، ويكسب المنهج طابعاً موضوعياً. ويستفحل اختلاف الغايات حين يجعل التعريف الثاني مجال الحقيقة المبحوث عنها هو العلوم، بينما تفتح التعريفات الأخرى المجال ليحيط المنهج بمناحي الحياة كافة.

وهناك اختلافات بين تعريفات مفهوم المذهب هي:

– إنَّ التعريف الثاني والثالث يحتويان على ثلاثة عناصر، بينما يتضمن التعريف الأول عنصراً واحداً.

– إنَّ العنصر الأول مختلف فيه، هل هو (معتقد، أو مجموعة مبادئ وآراء، أو مجموعة نظريات وآراء نظرية وعلمية)؟ وهل يطلق عن أي تقييد أو يختص بمجالات الفكر أو الحياة؟

– إنَّ العنصر الثاني يصف طبيعة العنصر الأول. وقد اشترط التعريف الثاني أن تكون مكونات العنصر الأول متصلة ومنسقة، واشترط التعريف الثالث أن تكون مترابطة ومتسقة. ويوحي التنسيق بالتداخل الخارجي، بينما يوحي الاتساق بالانسجام الداخلي.

– إنَّ العنصر الثالث يبين الجهة الحاملة للعنصر الأول. ويختلف التعريفان الثاني والثالث في اعتبار شرط الكثرة في الجهة، فيؤكد التعريف الثالث على أهميته باستعمال

الجمع الصريح (ممثلون)، ولا يهتم التعريف الثاني به فيقرن بين لفظة (مفكر) المفردة ولفظة (مدرسة) المفيدة للجمع؛ لأن المدرسة تشمل منتمين إليها. ويختلف التعريفان أيضاً في تحديد الجهة ونشاطاتها؛ إذ تَرِد الجهة مبهمة في التعريف الثالث (ممثلون) ومفصّلة في التعريف الثاني (مفكر أو مدرسة)، ولا يذكر التعريف الثاني النشاطات، بينما يفصلها التعريف الثالث (القول بصواب مجموعة من الآراء والنظريات، والعمل على نشرها بين الآخرين والدفاع عنها).

٢. أثر اختلاف معاني "المنهج" و"المذهب" في الوصل والفصل بينهما:

يحول اختلاف معاني المنهج والمذهب دون وضوح العلاقة بينهما؛ متى تكون علاقة وصل أو فصل؟ فعلاقة مصطلح المذهب بمفهوم المنهج غير واضحة؛ لأنها تربط مصطلحاً منضبطاً بمفهوم لم تحدد دلالته بدقة، وعلاقة مفهومي المنهج والمذهب غير واضحة؛ لأنها تربط مفهومين لم تحدد دلالتهما بدقة. لكن العلاقة الأولى أوضح لتضمنها عنصراً متفقاً عليه، بينما تتضمن العلاقة الثانية عنصرين مختلفاً فيهما.

إذن، فالحل الأنسب لتحديد علاقة المنهج بالمذهب هو الاتفاق على دلالة للمفهومين ترفعهما إلى مرتبة مصطلح ملزم. يتحقق ذلك حين يغلب في الاتفاق الطابعُ الجماعي، بأن يشتغل على المفهومين فريق في مؤسسة تُلزم بحصيلة البحث. وهذه الدراسة عمل فردي لا يؤهلها للترجيح بين دلالات المفهومين.

وفي انتظار ارتقاء المفهومين إلى مرتبة المصطلح تقتضي الموضوعيةُ الاستقراءَ التام لمعانيهما، والبحث عن سائر إمكانات الوصل والفصل بينهما. وكون هذه الدراسة عملاً فردياً يجعلها تقصر عن تمام الاستقراء، نظراً لاتساع رقعة ما ينبغي جرده من استعمالات اللفظين. لذلك سأكتفي ببحث إمكانات الوصل والفصل انطلاقاً من التعريفات السابقة. ويتوقف تحديد إمكانات الوصل والفصل بين المنهج والمذهب على استثمار أوجه الائتلاف والاختلاف بين معانيهما؛ استناداً إلى مؤشرات هي: الوسيلة والغاية والمنظومة ومجال الاشتغال.

أ. الاختلاف في مؤشر الوسيلة وأثره في الفصل والوصل بين "المنهج" و"المذهب":

تتخذ وسائل المنهج شكل خطة أو قواعد أو تقنية أو إجراءات أو أدوات أو خطوات. والنظر في هذا المؤشر بعيداً عن بقية المؤشرات يوحي بأن المنهج متجرد عن التحيزات وأحكام القيمة، فوسائل المنهج مجرد وسائل موصلة إلى هدف؛ مهمتها تأمين الانتقال من نقطة ابتداء البحث المنهجي إلى نهايته.

أما وسائل المذهب فتتخذ شكل استنباط أو استدلال أو معتقد أو مجموعة مبادئ وآراء أو مجموعة نظريات وآراء نظرية وعلمية. وإدراج الاستنباط والاستدلال ضمن الوسائل واضح؛ لأنهما يستعملان مجموعة من الأدوات بناء على تقنيات وترتيبات معينة. غير أنَّ المذهب حين ينصرف إلى المعتقد والرأي والمبدأ، فإن صفة الوسيلة قد لا تظهر فيه كظهورها في الأدوات والقواعد والإجراءات، ولكنها مع ذلك حاضرة؛ لأن تلك العناصر هي التي يعبّر بها المذهب عن نفسه ويتشكل في صورتها. وعناصر المذهب —عدا الاستنباط والاستدلال— أقرب إلى التحيز؛ لأنها تعكس مواقف أصحابها وخلفياتهم الفلسفية وقبلياتهم المعرفية.

إن مقارنة المنهج بالمذهب في مؤشر الوسيلة تعرفنا على إمكانات الوصل والفصل بينهما، فالمنهج محايد بحسب ما تقتضيه طبيعته الصورية، وحاله كحال أدوات البناء؛ فهي غير متحيزة في ذاتها، ولكن التصور المعماري منطلَق البناء، والإنجازَ المعماري منتهى البناء متحيزان؛ لأنهما ينتميان إلى نمط حضاري معين. إذن، فالمنهج وإن أعطانا انطباعاً بأنه غير محايد أحياناً، كمناهج العلوم الإنسانية، فإنه تامُّ الحياد، وما قد يظهر فيه من تحيز راجعٌ إلى ما قبل المنهج وما بعده؛ أي إلى التصورات التي ينطلق منها الباحث والقناعات التي يصل إليها.

ولعل ما فتح المجال للقول بتحيز المنهج هو عدم تحيزه. فالمنهج أدوات وتقنيات وإجراءات لا تحقق ذاتها خارج الاستعمال، تماماً كما هو الحال مع الأدوات في عالم

الأشياء. فهو ذو طابع وظيفي إضافة إلى طبيعته الصورية، ولا يُنظر إليه إلا بوصفه مستعملاً أو في طريقه إلى الاستعمال. وحين يستعمل فلا مناص من احتكاكه بالتحيزات؛ لأن الاستعمال يفرض عليه التعامل مع ما قبل المنهج وما بعده، وكلاهما متحيز.

وإذا نظرنا إلى إمكانات الوصل والفصل من زاوية المذهب يتبين أنَّ اعتبار الاستنباط والاستدلال من وسائل المذهب، وهما عملان منهجيان. يعني أنَّ المذهب يحتاج إلى المنهج، ويوحي بأن المذهب والمنهج في جزئهما المتعلق بالاستنباط والاستدلال متطابقان. وهذا الإيحاء صائب إذا كان المذهب دالّاً على مطلق الاستدلال والاستنباطِ، ولم يكن مجرد طريقة فيهما. ولما كانت إحالة المذهب على الطريقة هي مكمن التحيز، تبيَّن أنَّ الاستدلال والاستنباط المطلقين يحافظان على الطبيعة الصورية والمحايدة للمنهج، وأن مبعث التحيز عنصر خارجي يتعامل بانتقاء مع الوسائل. وبهذا يتضح أنَّ المذهب يؤثر في طريقة استعمال المنهج، وأن المنهج ضروري للمذهب؛ لأن كل مذهب يشتغل بناء على خطوات منهجية.

وهناك وجه آخر من علاقة المذهب بالمنهج يكشفه النظر في المذهب بوصفه معتقداً أو آراء أو مبادئ أو نظريات. فمن خلال هذه العناصر تتضح استحالة التطابق بين المنهج والمذهب، ويظهر مدى اختلاف طبيعتيهما. لكن ذلك لا ينفي وجود مواضع اتصال بين المفهومين، أبرزها أنَّ المذهب يمثل القَبْليات والمواقف والفرضيات التي ينطلق منها الباحث قبل استعماله للمنهج (أي ما قبل المنهج)، وما دام لا يشترط في المعتقد والآراء والمبادئ والنظريات أن تتخذ موضعاً معيناً في علاقتها بالمنهج، فإن المذهب قد ينصرف أيضاً إلى (ما بعد المنهج)؛ أي إلى النتيجة المتوصل إليها، خاصة إذا كانت آراء مبنية على إعمال المنهج لإكسابها مصداقية. ويمكن أيضاً توظيف عناصر المذهب (المعتقد، الآراء...) بوصفها أصولاً نظرية تحدد مجال الرؤية ومسار البحث، وتوجه الباحث أثناء استعماله للمنهج.

وإذا كان الشكلان الأول والثاني من أشكال الاتصال؛ أي الخاص بما قبل المنهج والخاص بما بعده، يحفظان للمنهج تمايزه عن المذهب، فإن الشكل الأخير المتعلق

بالأصول النظرية يغيب فيه التمايز؛ لأن المنهج فيه "يرتبط بعناصر فلسفة كامنة، وهذه الفلسفة الكامنة تظل تمسك بخناق المنهج، وتظل كالطوق المحيط بالعنق، وهو بهذا المعنى منطقة بحثية تتفهم الأصول الفلسفية التي يستند إليها المنهج، فإن الوعي بها مقدمة أساسية للتعرف إلى كثير من تحيزات المنهج الكامنة فيه والظاهرة منه."[١٦] ومن هنا يظهر أنَّ الأصول النظرية تلتصق بالمنهج وتحسب تحيزاتها عليه؛ فالمنهج مجرد أدوات وخطوات وإجراءات وقواعد وتقنيات. وتدَخُّل الأصول في توجيه الباحث نحو التعامل مع هذه الوسائل بانتقائية يعكس تحيز الأصول لا تحيز الوسائل.

ومن خلال ما كشفت عنه المقارنة من إمكانات للفصل والوصل[١٧] يتبين أنَّ المنهج والمذهب متصلان ومنفصلان في الآن نفسه. ويرجع انفصالهما إلى أنَّ المنهج ذو طابع صوري وظيفي محايد لا يتحيز، بخلاف المذهب. وبموجب هذا الاختلاف يمكن لأية دراسة تحليلية نقدية جادة تنصب على عمل معين أن تحدد ما ينتمي منه إلى المنهج وما ينتمي إلى المذهب.

وأما الاتصال بين المنهج والمذهب فراجع إلى أنَّ أحدهما لا ينفك عن الآخر؛ فلا بدّ أن يستند المذهب إلى منهج، ليبرهن على نتائجه ويقنع بها. كما أنَّ تعريف مصطلح المذهب يصرح بحاجة المذهب إلى منهج، وذلك من خلال جعل بعض وسائل المنهج، كالاستنباط والاستدلال، مقومات لتحقيق أهدافه. ولا مناص للمنهج أيضاً من الاتصال

[١٦] عبد الفتاح، **حول المنهجية الإسلامية: مقدمات وتطبيقات**، مرجع سابق، ص٧٦-٧٧.

[١٧] النتائج المتوصل إليها هنا لا تستوعب سائر علاقات المنهج بالمذهب؛ لأنها نتائج مستخلصة من بعض تعريفاتهما. وللمنهج تعريفات أخرى تضيف معطيات جديدة منها، أنَّ "المنهج في جوهره مجموعة من مفاهيم يوظفها الباحث في معالجة موضوعه، ويستعين بها على تتبعه وتحليله وتفسيره، بل وتقويمه." انظر:

– عبد الفتاح، **حول المنهجية الإسلامية: مقدمات وتطبيقات**، مرجع سابق، ص٦٨. وهذا المعطى يغير نظرتنا إلى علاقة المنهج بالمذهب، خاصة أنَّ المفاهيم غير محايدة. ويدعم اعتبار المنهج مجموعة من المفاهيم كونُ جملة من الأدوات والوسائل المنهجية هي مفاهيم أيضاً كما هو الحال في الاستحسان والاستصحاب مثلاً. وهذا ما دفع فتحي حسن ملكاوي إلى نعتها بالأدوات والمفاهيم في الآن نفسه، فرأى أنَّ "منهج أصول الفقه لم يتكشف ويدون ويضبط مرة واحدة، بل إنه اعتمد أساساً على منهج القياس لفترة طويلة، ثم طور العلماء مفاهيم وأدوات وآليات كان منها الإجماع والاستحسان والاستصحاب وسد الذريعة والمصالح المرسلة." انظر:

– ملكاوي، فتحي حسن. **المنهاج والمنهاجية: طبيعة المفهوم وأهميته والمفاهيم والمصطلحات ذات العلاقة**، ضمن: **المنهجية الإسلامية**، القاهرة: دار السلام، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م، ج١، ص٦٩.

بالمذهب؛ إذ يستحيل أن ينطلق المنهج من فراغ، ويشتغل في فراغ ويصل إلى فراغ، بل لا بدّ من نقطة بداية تشكل أرضية العمل، ونقطة نهاية هي حصيلة ذلك العمل، وهذا مبعث التحيز.

ب. الاختلاف في مؤشر الغاية وأثره في الفصل والوصل بين "المنهج" و"المذهب":

بالنظر إلى الغايات التي يسعى المنهج والمذهب إلى تحقيقها يتبين أنَّ لكل منهما أهدافاً يروم إدراكها، وجعلها واقعاً ملموساً على أرض الواقع، مما يعني اتسامهما بالغائية.

ويظهر من مقارنة المنهج بالمذهب حسب مؤشر الغاية أنهما منفصلان نظراً لتباين أهدافهما. فغاية المنهج هي الكشف عن الحقيقة أو مقاربتها أو البرهنة عليها، بينما يسعى المذهب إلى نشر النظريات والآراء والدفاع عنها والقول بصوابها. ويضاف إلى اختلاف الغايات اختلاف قيمتها؛ إذ يبدو أنَّ أهداف المنهج أكثر موضوعية وأرفع قيمة علمية من أهداف المذهب، مما يستتبع علو شأن المنهج والمنهجية على حساب المذهب والمذهبية، ويشكل موضع فصل بين مسارين، مسار يروم إدراك الحقائق وبيانها للآخرين والبرهنة عليها، ومسار يروم تبرير المواقف وكسب المزيد من الأتباع.

غير أنَّ الاختلاف بين غايات المنهج والمذهب لا ينبغي أن يحجب مواضع الوصل الممكنة بينهما، وأبرزها أنهما عمل اجتهادي. والمنهج عمل اجتهادي تبعاً لغاياته؛ فعلى الرغم من أنَّ بعضها ذو طابع وثوقي وبعضها الآخر ذو طابع موضوعي أو نسبي، فإنها تشترك في كونها عملاً اجتهادياً قد يصيب مقصوده أو يخطئه.

وأما المذهب فارتباطه بالاجتهاد ظاهر؛ فهو بمعناه الاصطلاحي الفقهي ذو غاية هي استنباط أحكام شرعية عملية من أدلة تفصيلية. والانتقالُ من النص إلى الحكم دليلُ غلبة الاجتهاد في العمل الفقهي. والمذهب بمعناه الاصطلاحي الكلامي اجتهاد من ناحيتين؛ ناحية البحث عن حجة لإثبات المطلوب، وهذا يحتاج إلى اجتهاد لإيجاد الحجة الوافية بالغرض، وناحية إحداث طريقة خاصة بأهل الكلام في إيراد تلك الحجة. أما

المذهب بمعناه المفهومي فيلتقي مع معنى الاجتهاد في احتماله للصواب والخطأ، وإمكان مطابقته للحقيقة أو ابتعاده عنها، خاصة حين يفيد معنى المعتقد والرأي والمبدأ والنظرية وما شابهه.

يفتح هذا التشابه بين المنهج والمذهب طريق البحث عن مواضع الوصل بينهما، ومنها أنَّ غايتين من غايات المنهج، هما الكشف عن الحقيقة أو مقاربتها، تلتقيان مع غاية المذهب الفقهي وهي الوصول إلى الأحكام الشرعية العملية انطلاقاً من أدلتها التفصيلية. فالمراد من ذلك الوصول هو معرفة حقيقة مراد الشارع من المكلفين على وجه التعيين أو التقريب وغلبة الظن؛ أي إن غرض المذهب هو الكشف عن الحقيقة أو مقاربتها في مجال الفقه.

ومن مواضع الوصل الممكنة أيضاً –كون أحد أهداف المنهج هو البرهنة على الحقيقة، وأحد أهداف المذهب– هو القول بصواب الآراء والنظريات والدفاع عنها لإقناع المتلقين، وهذا يستدعي البرهنة على صحتها. إذن، فهناك موضعان للوصل؛ أولهما أنَّ المنهج والمذهب كليهما يدافع عن شيء ما، والثاني أنَّ المدافَع عنه فيهما يكاد يكون واحداً. فالآراء والنظريات المبرهن عليها في المذهب تقع مقابل الحقيقة المبرهن عليها في المنهج؛ لأن من يدافع عن آرائه ونظرياته يفعل ذلك غالباً لاعتقاده أنها حقائق. وينطبق الوصل على مفهوم المنهج ومصطلح المذهب الكلامي أيضاً، لأن إيراد الحجة للمطلوب دفاعٌ عن ذلك المطلوب، والذي يدافع يفعل ذلك غالباً، لاعتقاده أنَّ مطلوبه يمثل الحقيقة.

ومن خلال ما كشفت عنه المقارنة من إمكانات للفصل والوصل بين المنهج والمذهب بحسب مؤشر الغاية، يتبين أنَّ ما يفصل بينهما هو سعي المنهج إلى تحقيق أكبر قدر من الموضوعية والحياد؛ لأن ما يهمه هو الحقيقة بالدرجة الأولى، بخلاف المذهب الذي يتسم بالذاتية؛ لأنه يهتم أساساً بالدفاع عن نفسه من أجل تحقيق أكبر قدر من الانتشار. أما مواضع الوصل التي أمكن رصدها فهي:

– إنَّ كلّاً من المنهج والمذهب اجتهاد.

– إنَّ غاية المنهج، المتمثلة في كشف الحقيقة أو مقاربتها، تلتقي مع غاية المذهب الفقهي التي تؤول إلى معنى كشف الحقيقة أو مقاربتها في المجال الفقهي.

– إنَّ غاية المنهج المتمثلة في البرهنة على الحقيقة تلتقي مع معنيين من معاني المذهب، وهما معناه المفهومي الثالث[١٨] ومعناه الاصطلاحي الكلامي اللذان يدافع كل منهما بطريقته عما يراه هو الحقيقة.

ت. الاختلاف في مؤشر المنظومة وأثره في الفصل والوصل بين "المنهج" و"المذهب":

إذا كان مؤشر الغاية يضمن قصدية المنهج والمذهب، فإن مؤشر المنظومة يضمن لهما النسقية والانتظام، لا سيما أنهما لا يوجدان بمعزل عن منظومة أو نسق؛ فالمنهج خطة منظمة، وهو من مكونات المنهاجية، ومكوناتُ المذهب متصلة ومنسقة ومترابطة ومتسقة. غير أنَّ حظ المنهج والمذهب من مؤشر المنظومة متفاوت؛ لأن مكونات المذهب تشكل منظومة ومكونات المنهج تشكل منظومة داخل منظومة. فللمنهج منظومتان؛ داخلية يَرصف ضمنها ما ينتمي إليه وخارجية يُرصف ضمنها وينتمي إليها، أما مكونات المذهب فتتسق في منظومة داخلية ولا ترتبط بمنظومة خارجية بحسب التعريفات المدروسة للمذهب.

تستخلص المنظومة الداخلية للمنهج من تعريفه؛ فهو "خطة منظمة لعدة عمليات ذهنية أو حسية"؛ أي إنه عمل يجمع في صعيد واحد مجموعة من العمليات، لتنتظم في إطار نسق منهجي يربط أجزاءها وفقاً لخطة معينة. ويعني ذلك أنَّ المنهج تنظيم وبناء يضم مكونات فرعية كالأدوات والقواعد والتقنيات والإجراءات وغيرها من الوسائل، ويستعملها وفق ترتيب يحدد أولويات ومستوى التعامل مع كل منها مع ملاحظة علاقته بالآخر.

أما المنظومة الداخلية للمذهب فوصف المنظومة حاضر فيها؛ لأن مفهوم المنظومة يصدق على أيّة مجموعة من المركبات المترابطة. وهذا الملحظ موجود في مفهوم المذهب،

[١٨] انظر تعريفات مفهوم المذهب، ص٤٩.

فقد نُعتت مكوناته بالاتصال والترابط والتنسيق والاتساق. ويؤكد ذلك كونُ المذهب يبني الآراء والمبادئ والنظريات مع تنظيمها وتركيبها على نحو يجعلها متصلة ومترابطة، إما لأنها متسقة ومنسجمة انسجاماً داخلياً يجعل بعضها يقود إلى بعض بانسياب، أو لأن يداً خارجية قامت بتنسيقها لضمان انسجامها.

ويتميز المنهج عن المذهب بانتمائه إلى منظومة خارجية أكبر هي منظومة المنهاجية التي ينتظم في إطارها ويشكل أحد عناصرها. وبخلاف ما يظهر من أنَّ المنهج والمنهاجية يحيلان على مدلول واحد، فإن جعل المنهج من مكونات المنهاجية يعني أنهما مفهومان متمايزان. ويتحدد موقع المنهج من المنهاجية بالنظر إلى أنها "علم دراسة الطرائق وتكوينها وبنائها وتفعيلها وتشغيلها، فهي منهج المناهج بهذا الاعتبار، أما المنهج أو المناهج ففيه مفردات هنا أو هناك، وأدوات ووسائل وقواعد وخطوات وإجراءات هي من مكونات المنهاجية، ولكن لا تستوعبها كمالاتها بكافة؛ ذلك أنَّ علم المنهاجية يتواصل في رؤية فيما قبل المنهج وفيما بعد المنهج، في سياق واصل ورابط بين هذه المنظومة والعناصر المنهاجية وعمليات التفعيل والتشغيل المرتبطة بها."[١٩]

وفي إطار تحديد مواضع الفصل والوصل بين المنهج والمذهب بحسب العلاقات الممكنة بين المنظومات الثلاث،[٢٠] يتبين أنَّ المنهج والمذهب يشتركان في أنَّ لهما منظومة داخلية، وأن المنهج ينفرد بالانتماء إلى منظومة خارجية. وقد يفهم من ذلك أنَّ المنظومة الخارجية هي موضع الفصل، وأن المنظومة الداخلية هي موضع الوصل، لا سيما وأن التنظيم الذي يتسم به المنهج والاتصال والترابط والاتساق والتنسيق الذي يتسم به المذهب سمات متقاربة.

غير أنَّ طبيعة المنظومات الثلاث تجعل علاقة المنهج والمذهب أعقد من هذا الفهم السطحي، فتقارب المنظومتين الداخليتين للمنهج والمذهب لا يعني تطابقهما، بل بينهما تمايز يكمن في أنَّ انتظام المنهج في منظومة، وما يكتسبه من خصائص بناءً على مؤشري

[١٩] عبد الفتاح، سيف الدين. **المنهجية وأدواتها من منظور إسلامي**، ضمن: **المنهجية الإسلامية**، مرجع سابق، ج٢، ص٦٤٣.

[٢٠] أي المنظومتين الداخلية والخارجية للمنهج، والمنظومة الداخلية للمذهب.

الوسيلة والغاية، يوفران له ضمانات ليكون سليماً. ومن أسباب عدم سلامة المنهج افتقارُه إلى الانتظام، وللافتقار وجهان؛ أحدهما إسقاط بعض خطوات المنهج اللازمة لسلامته أو تعويضها بخطوات غير سليمة. والوجه الثاني هو اختلال ترتيب الخطوات، واستعمال الوسائل بخلاف مقتضى سلّم الأولويات.

أما المذهب فانتظام مكوناته؛ (أي الآراء والمبادئ والنظريات) لا يضمن صوابه. فقد تنتظم هذه المكونات، ولكنها قد تجانب الصواب، كأن تكون غير صحيحة ولا يقينية. يرجع ذلك إلى أنها آراء ومبادئ ونظريات، مهما بلغت من الانتظام، فإنها تفتقر للمنهج، كي يضمن صواب النتائج وسلامة ترتبها على المقدمات، في حال كانت المقدمات صحيحة. كما أنَّ مكونات المذهب تحتاج إلى المنهج بوصفه لُحمة الاتصال والترابط والتناسق والاتساق وسداهم، فبغيابه يكون المذهب كلبنات مرصوصة دون تماسك يضمن قوة الإقناع. وحاجة المذهب للمنهج من هذه الجهة قائمة بصرف النظر عن مدى صحة مقدمات المذهب. إذن، فالمذهب يحتاج إلى المنهج؛ لأنه يضمن له قاعدة صلبة يبني عليها نتائجه ويقنع بصحتها.

وتكرس المنظومة الخارجية للمنهج (المنهاجية) اختلافه عن المذهب. ولا مانع مبدئياً من انتماء المذهب إلى منظومة خارجية، لكن تعريفاته في هذه الدراسة لا تسعف في تأكيد ذلك. وفي انتظار الاستقراء يدل افتقار المذهب إلى منظومة خارجية على حاجته إلى الارتباط بالمنهج؛ لأنه ارتباط يكفل للمذهب الاتصال بمنظومة المنهاجية، مما قد يكسب نتائج المذهب مصداقية، ويفتح له آفاق الانتقال من منظومة معزولة إلى منظومة تحتويها منظومة أكبر.

إذن، فالمذهب يحتاج إلى المنهج مرتين؛ مرة لكون المنهج قاعدة صلبة يبني عليها المذهب نتائجه ويضمن الإقناع بصحتها، ومرة لكون المنهج ينتمي إلى منظومة أكبر تصحح مساره باستمرار، وهي منظومة يحتاجها المذهب ليصحح مقدماته ويضمن صحة نتائجه. يلزم من ذلك أنَّ التمسك بالمذهب دون وصله بالمنظومتين الداخلية والخارجية للمنهج هو مذهبية مذمومة ومتعصبة.

وحين ينفصل المذهب عن المنظومة الداخلية للمنهج لا تقوم مكوناته الفرعية بأنشطتها اللازمة لإخراج المنتج النهائي للمذهب وتحقيق هدفه الرئيس؛ لأن تلك الأنشطة تحتاج إلى وسائل اشتغال وخطة تنظمها، وهذا يكفله المنهج. وانفصال المذهب عن المنظومة الخارجية للمنهج يبخسه قيمته المعرفية ووزنه العلمي، ولذلك سببان؛ أولهما افتقار مكونات المذهب إلى الصحة، في حين تضمن المنهاجية صحة مقدمات ونتائج المذهب المستند إلى المنهج لاهتمامها بما قبل وبعد المنهج. والسبب الثاني هو افتقار أنشطة المذهب إلى التسديد، في حين تكفل المنهاجية تصحيح مسار المنهج والمذهب المستند إليه لكونها علم المناهج.

ث. الاختلاف في مؤشر المجال وأثره في الفصل والوصل بين "المنهج" و"المذهب":

تفيد المقارنة بين مجالي المنهج والمذهب وجودَ اختلافات وائتلافات بينهما، سببها عدم الاتفاق في تحديد مجالات اشتغال كل من المنهج والمذهب. ولكل ذلك تأثيره في احتمالات الوصل والفصل بين المنهج والمذهب. وينتج الاختلاف بين مجالات المنهج والمذهب عن كون بعض التعريفات تجعل مفهوم المنهج مرتبطاً بالعقل والعلوم، وبعيداً عن مجال الممارسة والحياة اليومية، وتجعل المذهب في صيغته المصطلحية مرتبطاً بعلمي الفقه والكلام، ومنفتحاً في صيغته المفهومية على سائر مجالات الفكر والحياة. وبذلك ينضوي مجال المذهب بمعناه الاصطلاحي تحت مجال المنهج؛ لأن الفقه وعلم الكلام علمان من العلوم، وينضوي المنهج تحت مجال المذهب بمعناه المفهومي؛ لأن العلوم بُعدٌ واحدٌ من أبعاد الفكر والحياة.

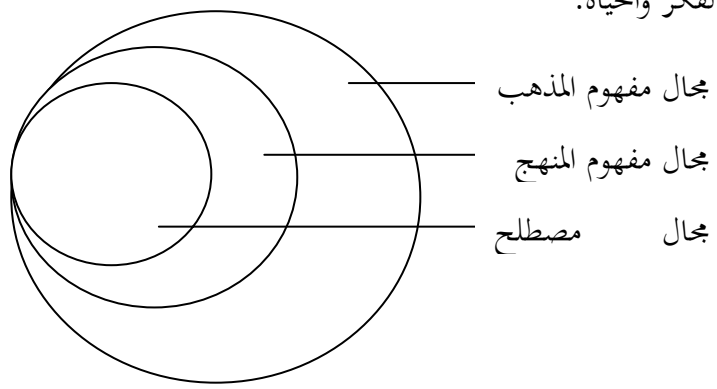

وبحسب هذين النوعين من العلاقة يمكن القول: إنَّ مجالي المنهج والمذهب غير متطابقين، وهذا يؤثر في تحديد مواضع الفصل والوصل. فحين يستوعب مجال المنهج مجال المذهب يمكن الوصل، ويهيئ اتحادُ حيز الاشتغال أرضيةً ملائمة لتأطير المنهج للمذهب وإمداده بوسائل تخدم نهاياته المعرفية المنشودة. كما يمهد ذلك لتفعيل معيارية المنهج وصيرورته أداة نقد يُحتكم إليها في تقييم المذاهب وتقويمها. وحين يستوعب مجالُ المذهب مجالَ المنهج ينحصر الوصل في موضع تقاطع المجالين، واتحاد حيز اشتغالهما. ويتمثل الوصل في حاجة المذهب إلى وسائل المنهج، ومعيارية المنهج في نقد المذهب. وخارج موضع تقاطع المجالين، يبقى المذهب عارياً من المظلة المنهجية، ويكون بمثابة خلفيات فلسفية لا سبيل إلى التحقق من صحتها وتطبيق المنهج عليها.

وأما الائتلاف بين مجالات المنهج والمذهب فينتج عن توسيع بعض التعريفات مجالَ مفهوم المنهج ليتمتع بنفس سعة وإطلاق مجال مفهوم المذهب. فقد أوردت بعض التعريفات محددات المنهج خالية من ذكر المجال، مما يعني استيعابه لمناحي الحياة كافة. واقترن المنهج في أحد التعريفات بالذهن والحس، والجمعُ بين الذهن والحس يجعل دائرة مجالات المنهج تستوعب كل ما هو عقلي وذهني ينطبق على عالم الأفكار، وكل ما يدرَك ويتعامل معه بالحواس، وبذلك تصير العلوم أحد مواضع اشتغال المنهج، وليست موضع اشتغاله الوحيد، ويصير المنهج مستوعباً مناحي الحياة كافة.

ويترجح المعنى الثاني الموسع لمجال المنهج على المعنى الأول الذي يحصره في مجال العلوم بما ذكره سيف الدين عبد الفتاح من أنَّ المعنى الأول إنما روّجت له الكتابات الغربية؛ فهي تميل إلى حصر مفهوم المنهج، في نطاق النشاط الذهني والفكري، وتستبعده من مجال الممارسة والحياة اليومية، وتعبّر عن هذا المجال الثاني باصطلاح آخر غير method وهو way of life، لذا غالباً ما توضع دراسات المنهج في إطار الدراسات النظرية أو الكتابات الفلسفية. بينما تؤكد معظم كتابات التراث الإسلامي المهتمة بالمنهج أو المنهاج على شموله لجانبي التنظير والحركة،[٢١] إيذاناً منها بأن المنهج يشتغل على الحقائق المعرفية المختلفة في مجالاتها المتعددة.

[٢١] عبد الفتاح، **حول المنهجية الإسلامية: مقدمات وتطبيقات**، مرجع سابق، ص٦٩.

ولما كانت هذه الدراسة تعنى بمقاربة المنهجية والمذهبية في المجال التداولي العربي الإسلامي، فقد ترجّحت إحاطة المنهج بمجالات الحياة كافة. وبذلك يكون مجال مفهوم المنهج مستوعباً لمجال مصطلح المذهب ومطابقاً لمجال مفهوم المذهب.

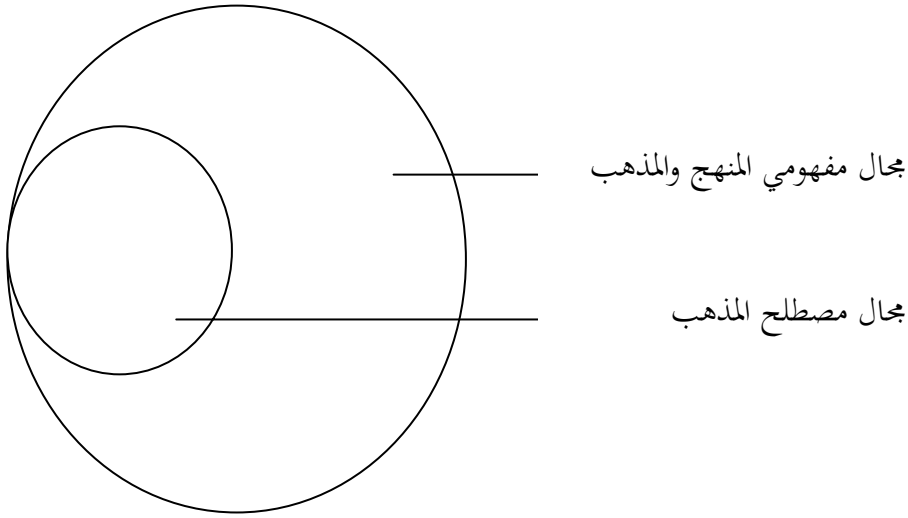

ويؤثر ائتلاف مجالات المنهج والمذهب في إمكانات الفصل والوصل بينهما. فمطابقة مجال المنهج لمجال مفهوم المذهب وتَضَمُّنُه لمجال مصطلح المذهب يجعلان الوصل قابلاً ليكون تاماً. وإذا أضيف إلى ذلك ارتباط المجالات بمناحي الحياة كافة تبين أنَّ الوصل قابل للاستمرار باستمرار الحياة وتطورها.

ويُرَدُّ تمام الوصل إلى أنَّ اتحاد حيز الاشتغال يضمن لكل مذهب منهجاً يقابله، ويمدّه بالمنهجية اللازمة لتحقيق غاياته، ويُمَكن من نقده وتقييمه وتقويمه؛ ضماناً لصحته وللإقناع به. ومن هذا المنظور يَلزَم كل مذهب أن يستند إلى منهج يضمن صوابه إذا كانت منطلقاته صحيحة، ويضمن تصويبه إذا كانت منطلقاته فاسدة.

أما استمرار الوصل بين المنهج والمذهب فتابع لتطور الحياة باستمرار، فارتباط المنهج والمذهب بمجالات الحياة التي تتطور يخضعهما لتطور يواكبان به ركب الحياة. غير أنَّ المنهج، وإن تطور، يحتفظ بثوابت ومسلّمات تشكل بنيته الأساس. وعنصر الثبات فيه

إضافة إلى قدرته على مواكبة المستجدات يمكنانه من ضبط تطورات العلاقة بين الذات الباحثة، وموضوعات البحث التي تطرقها المذاهب.

ثانياً: حظ "المنهج" و"المذهب" من النضج وأثره في الوصل والفصل بينهما:

١. حظ "المنهج" و"المذهب" من النضج:

النضج معيار إضافي لقياس اصطلاحية المفردات؛ فإذا كان اللفظ غير تام النضج فهو مفهوم، وإذا كان كامل النضج فهو مصطلح. غير أنَّ خصيصة النضج ليست معطى ملموساً لمعاينة درجة اصطلاحية الألفاظ، مما يستدعي الاستعانة بمظاهر النضج ومؤشراته لرصد الاختلافات بين "المنهج" و"المذهب" واستثمارها في الفصل والوصل بينهما. ومؤشرات النضج هي مستوى ضبط الدلالة، ومدى التفرد بها، وحدود تأثير السياق فيها.[٢٢]

أ. مؤشر الضبط الدلالي وفائدته في الوصل والفصل:

بموجب الضبط الدلالي يقع المصطلح في أعلى درجات الانضباط؛ فتعريفه لا يقبل الزيادة والنقصان، وكل لفظ فيه ركن من المصطلح ولبنة في بنائه، وإذا أضيف إليه لفظ فإنه يحيل على ضابط جديد، ومن ثَمَّ على مصطلح جديد. وقد حضر النضج في المعنيين الفقهي والكلامي للمذهب فجعلهما مصطلحين.

يحضر النضج في تكوين المفهوم بشكل أخف من حضوره في تكوين المصطلح، لتعذر الإحاطة بمعنى المفهوم. فالمفهوم يحيل على معانٍ عِدّة يستعصي حصرها في لفظ محدد، مما ينعكس على تعريفه ويجعله قابلا للزيادة والنقصان والتعدد، غير أنَّ تعريفات مفهوم معين تلتقي في نقاط مشتركة هي إطاره العام.

إن هذه المعطيات الجديدة المستفادة من مؤشر الضبط الدلالي لا تضيف إلى معرفتنا جديداً عن إمكانات الوصل والفصل، فهي محض تأكيد للإمكانات الناتجة عن تفاوت

[٢٢] للتفصيل في المؤشرات انظر:
- كوريم، **الدراسة المفهومية: مقاربة تصورية ومنهجية**، مرجع سابق، ص٤٩-٥٢.

حظ اللفظين من خصيصة الاتفاق، ذلك أنَّ انضباط دلالة مصطلح المذهب وعدم انضباط دلالة مفهومي المنهج والمذهب يؤول إلى القول بعدم الاتفاق في دلالة المفهومين، وطبيعة علاقتهما ببعضهما وبمصطلح المذهب؛ لأن ما لم يكن منضبطاً يتعذر أن يكون محل اتفاق. ومن ثم فالفائدة المعرفية المرجوة من استثمار مؤشر الضبط الدلالي قد أداها استثمار خصيصة الاتفاق.

ب. مؤشر التفرد الدلالي وفائدته في الوصل والفصل:

يعني التفرد الدلالي أن يكون المصطلح متفرداً بالدلالة الدقيقة على معناه، فيُستعمل الدّال بإزاء مدلول واحد، ويرفض المصطلح الترادف والاشتراك. وتنطبق هذه المواصفات على "المذهب" حين يكون مصطلحاً، وخاصة بمعناه الفقهي؛ إذ يتبادر مدلوله إلى الذهن بمجرد التلفظ به.

يحضر هذا المؤشر في تكوين المفهوم أقل من حضوره في تكوين المصطلح؛ لأن المفهوم يحيل على مجال دلالي عام لا ينحصر في معنى معين. ولا ينفي ذلك دقة دلالة المفهوم على مجاله، ولهذا تتمايز المفاهيم مهما تقاربت ولا تقبل الترادف والاشتراك حسب مستوى تفردها الدلالي. وعدم انحصار دلالة المفهوم يسمح بالتجاوز في الاستعمال على نحو يوهم بالترادف أو الاشتراك. من هذا المنظور يمكن مقاربة مفهومي المنهج والمذهب من جهة ما يترادف ويشترك معهما، وجهة الترادف والاشتراك الممكن بينهما.

إن الجهة الأولى لن تستثمر في هذه الدراسة؛ لأن مجالها الدقيق ليس هو مؤشر التفرد الدلالي، وإنما هو صورة جزئية أخرى من صور الإشكال المفهومي، لا سيما بالشبكة المفهومية للمنهج والمذهب وأثرها في علاقتهما، وتَدْرس المجال الدلالي للمفهوم لمعرفة مدى اتساعه واحتمال اختلاطه بغيره.

أما الجهة الثانية ففيها ينبغي بحث علاقة اللفظين عبر بيان أثر التجاوز في الاستعمال على القول بالترادف والاشتراك، فالاستعمال المنضبط لا يُوقِع في الترادف

والاشتراك؛ لأنه يحترم كون الأصل في المصطلحات هو تفردها بالدلالة على معنى معين، وكونَ الأصل في المفاهيم هو تفردها بمجالها الدلالي.[٢٣] ولما كان الترادف والاشتراك ناتجين عن التجاوز في الاستعمال، لم يكن الموضع الطبيعي لمناقشة الجهة الثانية هو مؤشر التفرد بالدلالة، بل مؤشر تأثير السياق؛ لأن الاستعمالَ وضعٌ للفظٍ في سياق.

ت. مؤشر تأثير السياق وفائدته في الوصل والفصل:

بموجب هذا المؤشر يكون معنى المصطلح مؤثراً في السياق وغير متأثر به، وذلك بفضل ثبات معنى المصطلح الناتج عن اتفاق المشتغلين به، وكمال الضبط والتفرد الدلاليين اللذين يضمنان اكتفاءَ المصطلح بذاته وأحاديةَ معناه قبل أن يوظف في الخطاب، وتأثيرَه في مبنى النص ومعنى الخطاب. وما دام المذهب يستعمل في الفقه وعلم الكلام بصفته مصطلحاً، فهو يحمل تصوراً محدداً بدقة تكفل لمعناه الاستقرار والثبات.

أما المفهوم فإن عدم الاتفاق حوله وقلة ضبطه الدلالي يجعلانه عرضة لتأثير السياق، بينما يخفف تفرده الدلالي من ذلك التأثير. فمقدار التفرد الدلالي للمفهوم يقضي بإحالته على مجال دلالي معين، ولكنه لا يسعف في ربط المفهوم بمعنى محدد ضمن ذلك المجال، وبذلك تتعدد استعمالات المفهوم وتتأثر بمفعول السياق تأثراً مفيداً أو مضراً.

يؤثر السياق في المفهوم تأثيراً مفيداً حين تُستثمر إحالة المفهوم على مجال دلالي معين، فيتم الوقوف عند حدود معينة تفرضها طبيعته. ونفهم المراد بالسياق وحدوده هنا إذا علمنا أنَّ المفهوم لا يوجد منعزلاً، وإنما ينتمي إلى منظومة ويرتبط فيها بمفاهيم؛ مما يضفي عليه معنى علاقياً جديداً، يوسع مشمولاته أو يُضيِّقها، ويضيف إلى عناصره أو يحذف، فيحدث تغييراً طفيفاً أو جوهرياً على المجال الدلالي للمفهوم، ويُكسِبه دلالة أدق من دلالته قبل الانتظام في سياقه الجديد.

ويؤثر السياق في المفهوم تأثيراً مضراً حين يُستثمر عدم إحالة المفهوم على معنى محدد، ويُتخذ ذلك مطية للتجاوز في الاستعمال، فتُستعمل ألفاظ تزاحم المفهوم في

---

[٢٣] قد يستعمل المنهج والمذهب مترادفين كأن "يقال: منهج الشافعي في الأصول أو منهج المعتزلة في الكلام، ويقصد به المذهب." انظر:

– ملكاوي، **التفكير المنهجي وضرورته**، مرجع سابق، ص١٧.

الإحالة على مضمونه، أو يُستعمل المفهوم على نحو يتجاوز حدود مجاله الدلالي فيفتحها، لتقترب من حدود مجالات أخرى قد تشارك مجال المفهوم في الانتماء إلى المنظومة نفسها.[٢٤]

وعلى الرغم من أنَّ دراسة المنهج والمذهب من زاوية تأثرهما بالسياق تفتح آفاقاً جديدة لإمكانات الوصل والفصل بينهما، فلن تشتغل هذه الدراسة على التأثر بالسياق من هذا الوجه، لأنه وإن كان متصلاً بتفاوت مستوى الاصطلاح، فإن المجال الدقيق لمعالجته هو صورة أخرى من صور الإشكال المفهومي ترتبط بالشبكة المفهومية الخاصة بكل مفهوم.

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أنَّ كل عناصر الإشكال المفهومي مترابطة، وتصنيفها ضمن صور جزئية ذو وظيفة تنظيمية فحسب. وقد يكون ترابط العناصر خارجياً بين عنصر ينتمي إلى صورة جزئية من صور الإشكال المفهومي وصورة جزئية أخرى، كارتباط كل من تأثير السياق والتفرد الدلالي بالشبكة المفهومية رغم أنهما ينتميان إلى خصيصة النضج المحددة للمستوى الاصطلاحي للألفاظ. وقد يكون ترابط العناصر داخلياً بين عنصر ينتمي إلى صورة جزئية من صور الإشكال المفهومي وعنصر آخر ينتمي إلى الصورة نفسها، كارتباط التفرد الدلالي بتأثير السياق، وارتباط تأثير السياق والضبط الدلالي بخصيصة الاتفاق، وارتباطُ الضبط الدلالي بخصيصة الاتفاق تبين عند دراسة المؤشر الأول وفائدته للوصل والفصل، وارتباط التفرد الدلالي بتأثير السياق تبين عند دراسة المؤشر الثاني وفائدته للوصل والفصل. أما وجه الارتباط بين التأثر بالسياق وخصيصة الاتفاق فيرجع إلى أنَّ الاختلاف في دلالة المفهوم هو أحد نتائج عدم الاتفاق، فكلما كان الاتفاق حاصلاً كانت الحظوظ أوفر، لاستقرار دلالة اللفظ وثباتها مهما كان السياق الذي وضع فيه اللفظ.

---

[٢٤] حصل ذلك مع مفهوم الحضارة، إذ "يُعَد مفهوم الحضارة من أكثر المفاهيم التي أُخضعت لعملية متواصلة من التلبيس والتشويه وطمس الدلالات، بصورة أدت إلى تحويل المفهوم إلى صفة ذات أبعاد قيمية تفتقد الماهية والماصدقات، بحيث أصبح المفهوم يُطلق على أشياء وعمليات ونظم وأنساق أفكار متعارضة مختلفة ليس في مقاصدها ونتائجها وغاياتها فحسب، وإنما في عناصرها أيضاً ومكوناتها؛ مما اقترب بهذا المفهوم إلى مثل مفاهيم الحداثة، والتقدم، والرقي." انظر:

– عارف، نصر محمد. **الحضارة– الثقافة– المدنية "دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم"**، هيرندن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، سلسلة المفاهيم والمصطلحات(١)، ص١٥.

وفيما يلي رسم توضيحي لترابط عناصر الإشكال المفهومي:

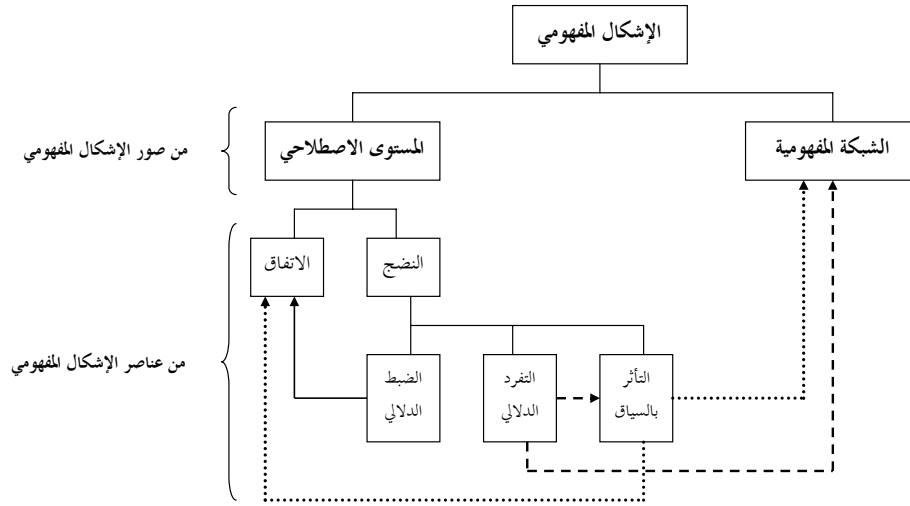

ويمكن دراسة مؤشر التأثر بالسياق من وجه آخر يصب في الاختلاف الناتج عن تفاوت مستوى الاصطلاح، وهو مدى استجابة المنهج والمذهب لعلاقتهما السياقية ببعض وأثره في الوصل والفصل. فتفاوُتُ حظ المنهج والمذهب من الاتفاق والنضج يجعل العلاقة السياقية بينهما مأثرة في دلالتيهما بالزيادة والنقصان، مما ينعكس على مساحة المجال الدلالي للمفهوم، وحدود الفصل والوصل بين المنهج والمذهب.

ومن الناحية النظرية، فإمكانات الوصل والفصل الناتجة عن استثمار العلاقة السياقية بين المنهج والمذهب مفيدة؛ فهي إما تؤكد صحة نتائج تحليل تعريفات المنهج والمذهب بناء على حظيهما من خصيصة الاتفاق، أو تثبت خطأ تلك النتائج، أو تفتح المجال لإيجاد نتائج جديدة.

٢. أثر استجابة المنهج والمذهب لعلاقتهما السياقية ببعض في الوصل والفصل بينهما:

إن استجابة معاني الألفاظ لتأثير السياق مُسلّمة لسانية، لكن شكل التفاعل مع السياق يختلف تبعاً لطبيعة اللفظ؛ فمستوى استجابة المصطلحات والمفاهيم لعلاقاتها السياقية ببعض هو أعمق من مستوى علاقات الألفاظ اللغوية حين ينتظمها السياق؛

ففيه تحدث علاقات تأثير وتأثر أعقد من التي تربط بين ألفاظ ليست لها حمولة مفهومية أو مصطلحية.

إن تناول المنهج والمذهب من هذه الزاوية ليس دراسة سياقية فحسب، وإنما هو من صميم دراسة المفاهيم والمصطلحات. وقد يتبادر أنَّ المفاهيم والمصطلحات جزء من الألفاظ التي تحللها الدراسة السياقية، فالعلاقة السياقية لمفهوم بمفاهيم أخرى يَؤول إلى فكرة تأثير السياق على دلالات الألفاظ؛ لأن المفاهيم الأخرى من مكونات السياق. لكن هذه النظرة التي تطمس ملامح خصوصية المقاربة السياقية للمصطلحات والمفاهيم ليست دقيقة؛ لأن السياق مؤشر للتمييز بين المصطلحات والمفاهيم وتحديد طبيعتها، ومدخل لتناولها بالدراسة، مما يستلزم الانتقال من التعامل مع السياق بوصفه فكرة عامة تخدم دلالة الألفاظ إلى التعامل معه بوصفه فكرة تستثمر في قضية الاصطلاح وتُكَيَّف بحسب مقاساتها.

ومن منطلق اختلاف تفاعل المصطلح مع السياق عن تفاعل المفهوم معه، يكون طبيعياً أن ننظر إلى العلاقة السياقية بين مصطلح المذهب ومفهوم المنهج بوصفها مختلفة عن العلاقة السياقية بين مفهومي المنهج والمذهب، مستثمرين بذلك بُعداً جديداً من أبعاد معاني اللفظين هو المعنى العلاقي الناتج عن دخول المنهج والمذهب في علاقة سياقية ببعضهما. وتناولُهما من هذه الزاوية ذو إضافة معرفية؛ فهو يَبني على المعنى الأساسي[٢٥] الملازم للمصطلح أو المفهوم معنى علاقياً.[٢٦]

إن مفتاح الوصول إلى المعنى العلاقي هو قياس مدى استجابة "المنهج" و"المذهب" للسياق، مع مراعاة الفرق بين تأثير السياق في المفهوم حين يدخل في علاقة سياقية بالمصطلح، وتأثيره فيه حين يدخل في علاقة سياقية بمفهوم آخر.

فحين تربط المفهومَ علاقة سياقية بمفاهيم يصير منتمياً إلى منظومة تكسبه معنى علاقياً جديداً يضاف إلى معناه الأساسي، ويحدث تغييرات فيه. وقد تتخذ التغييرات

[٢٥] المعنى الأساسي يستفاد من تحليل الدلالة المصطلحية أو المفهومية للفظ حسب حظه من الاتفاق.

[٢٦] المعنى العلاقي يضاف إلى المعنى الأساسي بعد أنَّ يأخذ المصطلح أو المفهوم موقعه ضمن علاقة سياقية بمصطلح أو مفهوم غيره.

أشكالا عديدة تحكمها خصوصيات المفاهيم المترابطة بعلاقة سياقية. وتؤثر تلك التغييرات في المجال الدلالي للمفهوم، وتُكِسبه حمولة دلالية أدق من دلالته قبل الانتظام في سياقه المفهومي الجديد. أما حين تربط المفهوم علاقة سياقية بالمصطلح فإن دلالة المصطلح لا تتغير، وإنما يكتسب المفهوم معنى علاقياً جديداً أقوى تأثيراً من المعنى الناتج عن الارتباط بين مفهومين. وقوة تأثير المعنى العلاقي (وهي نابعة من قوة الاصطلاح في المصطلح وضعفها في المفهوم) تجعل المفهوم أدق وأوضح، وتجعل مجاله الدلالي أكثر تخصيصاً. وبموجبها أيضاً تؤثر المفاهيم في بعضها، ويؤثر المصطلح في المفهوم ولا يتأثر به.

يتبين إذن، أنَّ المفاهيم تكون متكافئة ومتعادلة فيما بينها، من حيث الانتماء إلى مستوى اصطلاحي دون مستوى المصطلح وفوق مستوى اللفظ اللغوي. أما المفهوم والمصطلح فعلاقتهما متراجحة بالضرورة؛ لأن كفة المصطلح ترجح على كفة المفهوم في ميزان الاصطلاح.

ويبقى تعادل المفاهيم والتراجح بين المفاهيم والمصطلحات حكماً أولياً يحتاج إلى تدقيق، وخاصة فيما يتعلق بتكافؤ المفاهيم، فهو ليس تاماً من جهتين؛ جهة أنَّ نقص قوتها الاصطلاحية لا يعني تساويها في درجات الضعف الاصطلاحي، بل قد يكون بعضها أقوى من بعض. والجهة الثانية هي أنَّ المفاهيم تنخرط غالباً في منظومة أو شبكة مفهومية، فتتصل ببعضها عمودياً أو أفقياً، وتكون كلية أو جزئية، إلى غير ذلك مما يمليه موقع المفهوم ضمن مجاله المعرفي.

ويصدق الأمر نفسه على المصطلحات، ولكن من الجهة الثانية فحسب؛ فالمصطلحات تتمتع جميعها من الجهة الأولى بالاتفاق والنضج الذي يؤهلها، لتندرج ضمن مسمى المصطلح. أما من الجهة الثانية فقيمتها تختلف بحسب تراتبيتها وموقعها داخل مجالها المعرفي؛ فقد تكون خادمة أو مخدومة، أساسية أو ثانوية، كلية أو جزئية، أصلية أو فرعية، وقد ترتبط ببعضها عمودياً أو أفقياً.

إذن، فكفة المصطلح لا ترجح على كفة المفهوم إلا باعتبار تفاوت مستوى الاصطلاح. أما باعتبار اختلاف مستويات المصطلحات والمفاهيم ومواقعها ضمن

مجالاتها المعرفية، فالباب يبقى مفتوحاً أمام إمكانات من العلاقة بين المصطلح والمفهوم يحددها موقعهما من بعضهما حين يجمعهما السياق نفسه والمجال المعرفي. فمن الممكن اجتماع مفهوم كلي ومصطلح جزئي في مقام واحد كاجتماع مفهوم المقاصد ومصطلح القياس، وبالاستناد إلى ملحظ الكلية والجزئية وحده يكون الرجحان والقوة هنا للمفهوم على حساب المصطلح.

إذن، فالعلاقة بين المفاهيم أعقد من التبسيط الذي يعدها متكافئة ومتعادلة لمجرد أنها لا تنعم قوة المصطلحات بنفسها. كما أنَّ العلاقة بين المفهوم والمصطلح أعقد من التبسيط الذي يعدّ المصطلحات راجحة الكفة على المفاهيم لمجرد أنها تفوقها في خصيصتي الاتفاق والنضج.

غير أننا في هذا المستوى من الدراسة سنتناول علاقة المنهج والمذهب من الزاوية التبسيطية، لأن المعالجة الدقيقة تنتمي لصورة جزئية أخرى من صور الإشكال المفهومي؛ وهي الصورة المتعلقة بالشبكة المفهومية. فهي الموضع الأنسب لبحث تفاوت المفاهيم في قوة الاصطلاح، وتراتبية المفاهيم والمصطلحات تبعاً لمواقعها ضمن منظومتها أو شبكتها المفهومية وضمن مجالها المعرفي.

قد يبدو أنَّ الحكم بتكافؤ المفاهيم وبرجحان المصطلحات في ميزان الاصطلاح يقضي بنمطية علاقة المفاهيم ببعضها وبنمطية علاقتها بالمصطلحات، مما يقلص إمكانات الوصل والفصل بدل إغنائها. ولكن ذلك لا ينفي تضمن هذين النوعين العامين من العلاقات التكافؤية والتراجحية لأصناف فرعية عديدة. يتضح ذلك بالنظر إلى هذه العلاقات من زاوية شَبَه حياة الألفاظ بحياة الأفراد. وهي مقاربة يساندها علم اللغة الاجتماعي،[٢٧] وبحسبها يمكن تشبيه المفاهيم المتكافئة بأشخاص لهم مقدار القوة

[٢٧] قام هذا العلم على فكرة شبه حياة اللغة بحياة الإنسان، ويسانده واقع الممارسة اللغوية الذي يفيد أنَّ اللغة وعاء لسلوك الإنسان وتجاربه، انظر:

– حسان، تمام. **اللغة بين الوصفية والمعيارية**، القاهرة: عالم الكتب، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، ص٢٢. وأن استعمالها محكوم بالإطار الاجتماعي. انظر:

– نمر، هادي. **علم اللغة الاجتماعي عند العرب**، بغداد: الجامعة المستنصرية، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ص١٨٩.

البدنية أو العقلية نفسها،[٢٨] ولكن اتحادهم في أصل القوة لا يكفي لتحديد أصناف العلاقة كافة والممكنة بينهم؛ فقد يتعاونون لتحقيق الهدف نفسه، وقد يختلفون اختلاف تنوع أو تضاد. ويمكن تشبيه رجحان المصطلحات على المفاهيم بأشخاص يتفاوتون في مقدار القوة البدنية أو العقلية؛ فقد تربطهم علاقة صراع يغلِب فيها القوي، كما قد يحصل بينهم توافق فيعين القوي الضعيف.

المعنى العلاقي – إذن– لا ينحصر في علاقتي التكافؤ والتراجح، ولكنه يتضمن الأصناف المندرجة ضمنهما أيضاً. وفيما يلي تحليل لبعض الاستعمالات السياقية التي اقترن فيها "المنهج" و"المذهب" لتتضح قضية تعدد العلاقات الممكنة بين اللفظين وتعدد المعاني العلاقية المتولدة عنها، وأثر ذلك في إغناء إمكانات الوصل والفصل.

الاستعمال الأول:

وهو مستفاد من قول محمد أبو زهرة في المذهب: "المذهب يقتضي أن يتكون من منهاج علمي لفريق من الدارسين الباحثين يبنون فيه أصولاً لتفكيرهم متميزة واضحة، ثم يكون لكل منهاج طائفة أو مدرسة تعتنق هذه الأصول، وتدافع عنها وتقويها بموالاة البحث والدراسة. وإن هذه المناهج أو هذه المذاهب أو الفرق لم تتكون عن أول

وهذا التشبيه حاضر في المباحث التنظيرية والتطبيقية لهذا العلم، ويظهر في:

– التنظير أثناء دراسة اكتساب اللغة والتطور الدلالي والعلاقة بين اللغات؛ فاكتساب اللغة يشبه اكتساب العادات الإنسانية. انظر:

– حسان، **اللغة بين الوصفية والمعيارية**، مرجع سابق، ص٧٥. والتطور الدلالي جريان تاريخي وطبيعي للغة بوصفها كائناً حياً يتطور. انظر:

– نهر، **علم اللغة الاجتماعي عند العرب**، مرجع سابق، ص١١٣–١١٤. واللغات كائنات تتفاعل وتتصارع على البناء والغلبة كالمجتمعات. انظر:

– نهر، **علم اللغة الاجتماعي عند العرب**، مرجع سابق، ص١٢٧. التطبيق عند معالجة بعض القضايا اللغوية؛ كتشبيه أنظمة اللغة بأجهزة الجسم، انظر:

– حسان، تمام. **اللغة العربية معناها ومبناها**، الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٩٩٤م، ص١٨٥. واعتبارِ المشتقات مرتبطة بصلة رحم قوامها الاشتراك في أصول معينة. انظر:

– المرجع السابق، ص١٦٦.

[٢٨] هذا التشبيه تبسيطي؛ لأن الاشتراك في مقدار القوة البدنية أو العقلية لا يصل حد التطابق؛ فالمتشابهان يتفردان بخصائص مميزة تعود على التساوي التام بالإبطال.

خلاف، بل إنَّ الخلاف يبتدئ، ثم بعد ذلك تتبلور الأفكار المختلفة، ويؤصل كل رأي، ويتعرف أتباع كل واحد من هذه الآراء، فتتكون حينئذ المذاهب."[٢٩] ويستفاد أيضاً مما قاله فتحي حسن ملكاوي عن المنهج: "ويقال: منهج الشافعي في الأصول أو منهج المعتزلة في الكلام، ويقصد به المذهب."[٣٠]

يتبين من النصين أنَّ المذهب جاء في صيغة المصطلح بمعنيي المذهب الفقهي والكلامي، وأن المنهج جاء في صيغة المفهوم. إذن، فالعلاقة بين المنهج والمذهب علاقة تراجح؛ لأن المذهب رجحت قوته في ميزان الاصطلاح. ويبدو من النص الثاني أنَّ استجابة مفهوم المنهج للتأثير السياقي لمصطلح المذهب كانت من القوة بحيث انجذب المفهوم للتعبير عن مضمون المصطلح نفسه.

يقضي التراجح بانجراف المفهوم نحو المصطلح إلى حد مطابقة معنى المنهج لمعنى المذهب، مما يوحي بضعف قيمة المنهج وتواري خصوصيته الدلالية، وقد يؤثر ذلك سلباً على حدود الوصل والفصل بين اللفظين، غير أنَّ المنهج والمذهب ينخرطان في صنف من العلاقة، ضمن نوع التراجح، يقلب هذه الصورة. ويتمثل هذا الصنف في أنَّ ما يقع عليه مسمى مصطلح المذهب يعتمد كلياً على المنهج. ويستدعي فهم ذلك تفصيل القول في ثلاث قضايا هي: كيفية اعتماد راجح القوة على مرجوحها، وكيفية اعتماد المذهب على المنهج منذ أولى مراحل تكوينه، ومدى اعتماد المذهب على المنهج بصرف النظر عن أحكام القيمة المرتبطة بالمذهب.

تتضح القضية الأولى بمقارنة حياة الألفاظ بحياة الأفراد؛ فعلو درجة المصطلح على المفهوم في سلم الاصطلاح لا يمنع استناد مصطلح المذهب على مفهوم المنهج. ومثاله من حياة البشر أنَّ الإنسان خلق ضعيفاً، لكن أنيط به الاستخلاف، وأن المرأة تنشأ في الحلية ولا تبين في الخصام، لكن أنيطت بها الأمومة. فالضعيف من ناحية قد تسند إليه وظيفة تبرز قوته من ناحية مختلفة، وبهذا يرتفع التعارض الظاهر بين رجحان المصطلح على المفهوم واعتماد المصطلح على المفهوم.

[٢٩] أبو زهرة، محمد. **تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية**، القاهرة: دار الفكر العربي، د.ت، ج١، ص٢٣.

[٣٠] ملكاوي، **التفكير المنهجي وضرورته**، مرجع سابق، ص١٧.

وأما القضية الثانية فبيانها أنَّ المذهب لا يستغني عن المنهج في سائر مراحله، وتتضح ضرورة المنهج للمذهب في مرحلة التأسيس من خلال توظيف محمد أبو زهرة لعبارات مثل (يقتضي، يتكون، يبنون، تعتنق)، التي تؤكد أنه لا مناص للمذهب من منهج يمده بأسباب الوجود. فأول ما يسبق المذهبَ ويدخل في تكوينه هو منهج يتبعه فريق من الدارسين أثناء تعاملهم مع قضايا بحثهم، ويبنون فيه أصولاً لطريقة تفكيرهم وانتقائهم الأدوات المناسبة لحل الإشكالات والبرهنة على النتائج، بعد ذلك تقوم جهة معينة (طائفة أو مدرسة) باعتناق هذا المنهج، مؤرخة بذلك لميلاد المذهب.

والمنهج مهم بالنسبة للمذهب من أجل استمراره والإقناع بنتائجه، ويظهر ذلك من قول محمد أبو زهرة: "ثم يكون لكل منهاج طائفة أو مدرسة تعتنق هذه الأصول وتدافع عنها وتقويها بموالاة البحث والدراسة."[٣١] فالدفاع عن المذهب يمر عبر الدفاع عن المنهج الذي بني عليه، وتقوية المذهب تمر عبر الاستمرار في البحث والدراسة مع استعمال المنهج أثناء ذلك. إذن، فاستمرار المذهب رهين باستثمار المنهج، وقوة المذهب تحددها قوة ما يرتكز عليه المنهج من أصول.

وأما القضية الثالثة فبيانها أنَّ المذهب يعتمد على المنهج سواء أكان المذهب مقبولاً أم مردوداً، ويعني ذلك أنَّ المذهب يعتمد على المنهج بما هو أدوات إجرائية وأصول للتفكير اعتماداً كلياً، ولا تعارض بين كون المذهب مردوداً ومعتمِداً على منهج؛ فعلاقة المنهج بالمذهب ليست حبيسة صورة نمطية يفضي فيها الاعتماد على المنهج إلى صحة المذهب والتسليم بنتائجه. فقد يُرد المذهب المعتمِد على المنهج لأسباب منها: خطأ مقدمات المذهب، الفشل في استثمار المنهج، إلحاق بعض القضايا بالمذهب دون مرورها عبر مصفاة المنهج، اعتماد المذهب على منهج غير سليم.

ويؤكد هذا الاستنتاجَ عبارات تضمنها النصان المُبَيِّنان للاستعمال الأول، وهي: (المذاهب والفرق)، (الشافعي والمعتزلة)، وتفيد أنَّ المذهب ينصرف إلى المذهب الفقهي

[٣١] أبو زهرة. **تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية**، مرجع سابق، ج١، ص٢٣.

والكلامي؛ أي إنَّ ما قيل عن المذهب في علاقته بالمنهج يصدق عليهما. كما أنَّ إيراد لفظي المذاهب والفرق عامين يفيد عموم المذهب على كل ما يجوز أن يقع عليه لفظه اصطلاحاً، ويؤكد ذلك إيرادُ لفظي (الشافعي والمعتزلة)؛ فالأول مذهب فقهي لقيه المسلمون بالقبول، والثاني مذهب كلامي أثار مواقف متباينة.

واستثمار استجابة المنهج والمذهب لعلاقتهما السياقية ببعض أكّد النتائجَ التي أوصل إليها تحليل تعريفات المنهج والمذهب في المبحث الخاص بحظيهما من الاتفاق. كما أضاف ذلك الاستثمار فوائد أخرى للفصل والوصل، منها:

– إنَّ اعتماد المذهب على المنهج يبلغ أقصى درجاته، وهي درجة إطلاق أحد اللفظين وإرادة الآخر، وهذه الدرجة تستدعي درجة مماثلة من الوصل بين المنهج والمذهب تصل حد خرق التراتبية بين المصطلح والمفهوم، وجعلِ مفهوم المنهج دعامة يرتكز عليها المذهب ارتكازاً كاملاً.

– إنَّ وجود المنهج يسبق وجود المذهب ويشكل المرحلة الأولى من تكوينه؛ أي إنَّ الوصل بين المنهج والمذهب حاصل في حياة المذهب بالضرورة، فكما لا يتصور وجود إنسان بلا ولادة، لا يتصور وجود مذهب بلا منهج.[٣٢]

وسبب اختيار المنهج ليَكون من حياة المذهب بمثابة مرحلة الولادة، بدل اختيار الرأي مثلاً، هو أنَّ المنهج محدِّد أساس يميز بين المذاهب، فالمذاهب تتميز بمناهجها قبل التميز بأتباعها ونتائجها، والرأي بلا منهج أعزلٌ وإن اعتنقته مائة مدرسة. وإذا كان للرأي منهج يسنده فهو مذهب بالقوة، وإن لم تعتنقه مدرسة بالفعل؛ لأنه وإن كان مجرد اجتهاد، فإنه يحمل في طياته نواة مذهب.

– إنَّ بالإمكان تحديد العلاقة بين مفهومي المنهج والمذهب ومصطلح المذهب من خلال قول محمد أبو زهرة: "وإن هذه المناهج أو هذه المذاهب أو الفرق لم تتكون عن أول خلاف، بل إنَّ الخلاف يبتدئ، ثم بعد ذلك تتبلور الأفكار المختلفة، ويؤصل كل

[٣٢] لا يتعارض سبق المنهج للمذهب مع مواكبته لمسيرته. وقد اتضحت تلك المواكبة في تحليل الاستعمال الأول، وتحليل تعريفات المنهج والمذهب في المبحث الخاص بحظ اللفظين من الاتفاق.

رأي."[٣٣] بموجب هذا الكلام تمر حياة المذهب بمرحلة تسبق ولادته، وتشبه المرحلة الجنينية عند الإنسان، وهي مرحلة اختلاف الآراء، إنها مرحلة قبل اكتمال المذهب (بمعناه الاصطلاحي) وتَبلورِ أصوله المنهجية. ولما كان معنى هذه الآراء هو معنى مفهوم المذهب، أمكن القول: إنَّ المذهب قبل أن يتخذ معناه الاصطلاحي يكون مذهباً بمعناه المفهومي، وإن الفيصل بين هاتين المرحلتين هو وجود المنهج، فالانضباط بالمنهج يرتقي بالمذهب من مستوى المفهوم إلى المصطلح.

الاستعمال الثاني:

وهو مستفاد من قول نور الدين زمام: "يتضمن المدخل المنهجي (...) جانبين متكاملين، يتمثل الشق الأول في الجانب التصوري، أي الأيديولوجي والمذهبي.[٣٤] أما الشق الثاني فيتعلق بالإجراءات والخطوات المنهجية العملية التي تتوافق وهذا المدخل، فلكل مدخل مقتضيات منهجية تتسق مع أسسه ومنطقه الخاص في رؤية الأشياء."[٣٥]

ويستفاد هذا الاستعمال أيضاً من قول صلاح عبد المتعال: "وإذا كانت المنهجية قد ارتبطت بالإطار الحضاري، فإن وشجها بمذهبيات هذه الحضارة أوثق وأشد. وهذا ما يؤدي إلى تطويع منهج الفكر لتحقيق الغايات المذهبية التي تدعو إليها ويبشر[٣٦] بها، ولا يقتصر ذلك فقط على الحدود النظرية للمنهج، بل يمتد إلى المنهجية التطبيقية لنتائج العلم؛ مما أدى إلى تسخير هذه النتائج للمصالح المذهبية، وغالباً ما يصطدم هذا التسخير بالمعايير الأخلاقية والإنسانية المصطلح عليها."[٣٧]

---

[٣٣] أبو زهرة، **تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية**، مرجع سابق، ج١، ص٢٣.

[٣٤] المراد به الجانب المذهبي، وهو عبارة عن تصور ومنطق خاص في رؤية الأشياء، بصرف النظر عن إيجابيته أو سلبيته. وعطف "المذهبي" على "الإيديولوجي" لا يكسبه صبغة سلبية، لأن نور الدين زمام يستعمل مفهوم الإيديولوجيا بوصفه نسقاً من المعتقدات والقناعات الفكرية. انظر:

– زمام، نور الدين. **إشكالية المدخل المنهجي الإسلامي في حقل السوسيولوجيا**، في الرابط التالي:
http://knol.google.com/k

[٣٥] المرجع السابق.

[٣٦] ولعل الصواب: "تبشر".

[٣٧] عبد المتعال، صلاح. **المنهجية الإسلامية والمعايير الأخلاقية للبحث**، ضمن: **المنهجية الإسلامية والعلوم السلوكية والتربوية**، هيرندن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩٠م، سلسلة المنهجية الإسلامية(٢)، ج١، ص٢٣٦-٢٣٧.

يبرز النصان العلاقة المتكافئة بين مفهومي المنهج والمذهب، فالمنهج مفهوم معناه مجموعة إجراءات وخطوات عملية، والمذهب مفهوم معناه تصور ومنطق خاص في رؤية الأشياء. ويوضح نور الدين زمام هذا التكافؤ حين يبين أنَّ استجابة المفهومين لتأثيرهما السياقي على بعضهما كانت من التساوي بحيث يمثلان شقين متكاملين لمدخل واحد. وإذا أُخذ نوع العلاقة (التكافؤ) على عمومه فهو يقضي بتعادل المفهومين في ميزان الاصطلاح، وفي التأثيرِ والتأثر، مما يوحي بنِديتهما والاعتمادِ المتبادل والمتساوي بينهما. وينتج عن ذلك وسم علاقة المفهومين بالتوسُّط، أي جعلها علاقة يتماثل فيها عدد مواضع الوصل والفصل.

وعلى الرغم من ذلك، فإن المنهج والمذهب ينخرطان في صنف من العلاقة (ضمن نوع التكافؤ) يقلب هذه الصورة ويخرج عن نمطيتها، ذلك الصنف هو اعتماد أحد المتكافئين (المنهج) على الآخر (المذهب) وتأثره به.

ينسجم هذا الصنف من العلاقة مع ما خلص إليه تحليل الاستعمال الأول من أنَّ البداية تكون مع المذهب (بمعناه المفهومي)؛ إذ يأتي المنهج لتأصيله وتزويده بالأدوات والإجراءات، ثم تجد هذه الأصول المنهجية من يعتنقها ويدافع عنها، فتتحول إلى مذهب بمعناه الاصطلاحي. إذن، فالمذهب بمعناه الاصطلاحي يعتمد في وجوده على المنهج، والمذهب بمعناه المفهومي يؤثر في تشكيل أصول المنهج.

وتتضح بتحليل الاستعمال الثاني للمنهج والمذهب أربع قضايا هي: كيفية تبعية أحد المتكافئين للآخر وتأثره به، وكيفية تأثر المنهج بالمذهب في مراحل تكوينه كافة، ومدى تأثير المذهب في المنهج أيّاً كانت قيمة المذهب، ووجه حاجة المذهب للمنهج على الرغم من تأثر المنهج بالمذهب وتبعيته:

– القضية الأولى يوضحها قول نور الدين زمام: "فلكل مدخل مقتضيات منهجية تتسق مع أسسه ومنطقه الخاص في رؤية الأشياء."[٣٨] ولما كان مراده بالمقتضيات المنهجية هو المنهج، ومراده بالأسس والمنطق الخاص في رؤية الأشياء هو المذهب، تبين أنَّ المنهج لا بدّ أن يكون منسجماً ومتسقاً مع المذهب.

[٣٨] زمام، **إشكالية المدخل المنهجي الإسلامي في حقل السوسيولوجيا**، مرجع سابق.

ونفهم كيفية تبعية أحد المتكافئين للآخر بمماثلة حياة الألفاظ لحياة الأفراد؛ فأبناء الأسرة الواحدة متكافئون في نوع صلتهم بأصولهم، ولا يمنع ذلك تبعيتهم لبعضهم في السلوك وغيره. ووقوع المفهومين في الدرجة نفسها من سلم الاصطلاح لا يقتضي نِدِّيتهما ولا يمنع تأثر أحدهما بالآخر. إذن، فتَساوي الأفراد أو الألفاظ في جهة لا يمنع اختلافَهم وتفاوتَ إمكانات التأثير والتأثر بينهم. وبهذا يرتفع التعارض بين تكافؤ مفهومي المنهج والمذهب في درجة الاصطلاح، وتبعية المنهج للمذهب وتأثره به.

– القضية الثانية تتعلق بكيفية تأثر المنهج بالمذهب منذ بداية تكوينه، وبيانها أنَّ المنهج لا بدّ أن يرتبط بمفهوم المذهب؛ فالمنهج أدوات وإجراءات لا تشتغل في فراغ، ولذلك تلزمه قضايا يعالجها ويُعمَل فيها، والمعالجة والإعمال تتولاهما جهة لها رأيها بإزاء القضية المدروسة، وذلك الرأي هو المذهب بمعناه المفهومي. إذن، فالمحددات المتحكمة في المنهج تفرضها طبيعة الموضوع المدروس ورؤية دارسه، وتُبرز نصوص الاستعمال الثاني تأثر المنهج بمذهبية الباحثين عبر عبارات مثل (تتوافق)، (تتسق)، (تطويع)، (تسخير).

إنَّ جعل العنصر المؤثر في المنهج هو الأسس والمنطق الخاص في الرؤية يفيد أنَّ المنهج تابع للمذهب في سائر مراحل تكوينه واشتغاله، فالأسس ومنطق الرؤية هما السِّكة التي تحكم مسار المنهج. ويصرح النصان الخاصان بالاستعمال الثاني بتبعية المنهج للمذهب في الأصول النظرية، والجانب العملي، والمنهجية التطبيقية لنتائج العلم التي تُطوَّع للمصالح المذهبية.

– القضية الثالثة تتعلق بتأثير المذهب في المنهج أيّاً كانت قيمة المذهب. وبيانها أنَّ مذهبية الدارس ورؤيته للموضوع تتحكم في اختيار مفردات المنهج، ويتأكد ذلك التأثر بالنظر إلى حياد المنهج وموضوعيته، فهو غير متحيز بطبيعته، ولو لم يكن محايداً لما أمكن لجميع المذاهب أن تعتمد على المناهج وتطوعها لخدمتها.

يؤكد النصان الخاصان بالاستعمال الثاني تأثر المنهج بالمذهب في سائر أشكاله؛ إذ يَرْبِطُ النص الأول بين المنهج والمذهب دون تعيين لقيمة المذهب، فالمذهب هو الجانب التصوري والأيديولوجي الذي لا بدّ من وجود شق منهجي يتكامل معه وينسجم مع

نظرته للموضوع. وإذا علمنا أنَّ التصور قد يقارب الحقيقة أو يبتعد عنها تبين أنَّ ارتباط المنهج بالتصور يصله بالمذهب الحامل للتصور.

ويَرْبِطُ النصُّ الثاني المنهجَ بالمذهب في معناه السلبي المخالف للمعايير الأخلاقية، فالمنهج يرتبط بالإطار الحضاري الذي لا ينفك عن مذهبيات الحضارة، وهذا يفضي إلى تسخير المنهج للمذهب في معناه السلبي، لأنَّ مذهبيات الحضارة ليست جميعها إيجابية وصائبة.

إنَّ ربط المنهج بالمعنى السلبي للمذهب يبين أنَّ علاقة المنهج بالمذهب ليست دائماً علاقة مذهب صحيح بمنهج سليم. والسؤال المتبادر هو: هل يفضي تأثير المذهب السلبي في المنهج إلى جعل المنهج غير سليم أو لا يفضي إليه؟

وجواب هذا السؤال هو أنَّ الاحتمال الثاني وارد حين ينحصر المنهج في الأدوات والخطوات والوسائل، فبهذا المعنى قد لا يكون المذهب صحيحاً ويكون المنهج الذي يخدمه سليماً، وبموجبه نفهم معنى القول بأن المذهب الفاسد لا يؤثر في المنهج، وأن خطأ النتائج تابع لخطأ مقدمات المذهب، وأن المنهج المتبع في نصرة المذهب غير مسؤول عن الخطأ إلا إذا كان غير سليم أيضاً. لكن هذا المنهج لا يوصل إلى إدراك الحقيقة، ليس لخلل فيه، وإنما لأن النتائج تابعة للمقدمات والمخرجات متأثرة بالمدخلات.

ويفضي الأخذ بالاحتمال الثاني إلى الفصل بين حال المنهج وحال المذهب؛ فمدى سلامة المنهج غير متأثر بمدى صحة المذهب. وقد يختار المستدِلُّ منهجاً سليماً أو غير سليم للإقناع بمذهب صحيح أو فاسد. والنتيجة هي حاصل الجمع بين قيمتي المذهب والمنهج.

الاحتمال الأول هو الراجح، لأنَّ نصوص الاستعمالين الأول والثاني جعلت المنهج يشمل الأصول النظرية والجانب العملي والمنهجية التطبيقية، مما يحول دون سلامة المنهج إذا كانت المقدمات التي ينطلق منها المذهب خاطئة. فالأصول النظرية تؤصل للأفكار المحورية في المذهب، ولا تكون سليمة إلا إذا كانت الأفكار المحورية سليمة. والمنهجية التطبيقية لا تعطي نتائج سليمة إلا إذا كانت الأصول النظرية سليمة. والجانب الإجرائي

يتشكل (في حال خطأ مقدمات المذهب) من خطوات إجرائية غير معتبرة، أو من خطوات إجرائية معتبرة مسخرة لخدمة أهداف مغرضة.

إنَّ الاحتمال الأول ينحو بمسألة الوصل والفصل منحى مخالفاً للاحتمال الثاني، فهو لا يفصل بين حالي المنهج والمذهب، بل يحكم بحتمية تأثير المذهب غير الصحيح في المنهج. أما المذهب الصحيح فهو يفضي إلى استعمال صحيح للمنهج، إلا حين يخطئ الممارِس للاستدلال. إذن، فالمذهب الصحيح يمكنه الارتباط بمنهج سليم أو غير سليم، والمذهب الفاسد لا يرتبط إلا بمنهج غير سليم. والنتيجة هي حاصل جمع قيمتي المذهب والمنهج حين يكون المذهب صحيحاً، قيمة المذهب نفسها حين يكون فاسداً.

– القضية الرابعة تبين أنَّ المذهب بمعناه المفهومي يحتاج للمنهج مثلما احتاجه المذهب بمعناه الاصطلاحي، يعني ذلك أنَّ العنصر المتأثر (وهو المنهج) يصبح محدِّداً لمصير المذهب. فلا بدّ من وجود منهج للفكر يستند إليه المذهب، ليحقق الغايات التي يدعو إليها ويبشر بها،[٣٩] ومن دونه يبقى المذهب رأياً فحسب تدافع عنه جهة معينة، دون أن تمتلك المؤهلات المنهجية لذلك.

خاتمة:

إن تقديم حل نهائي لأي إشكال يتطلب دراسته باستفاضة، ومن كل الزوايا حتى تلتحم جزئيات صورته كافة. ولما كانت الصورة التي اشتغلت عليها هذه الدراسة جزءاً من الصورة العامة للإشكال المفهومي، فإنها تقصُر عن تقديم تصور كامل لذلك الإشكال، ولا تصدر أحكاما نهائية عنه.

والصورة الجزئية التي ركزت عليها هذه الدراسة هي الكشف عن تفاوت حظ المنهج والمذهب من الاصطلاح، وأثره على إمكانات الوصل والفصل. لكن الدراسة لم تستوف أبعاد تلك الصورة كافة، وإنما حلَّلت بعض تعريفات اللفظين واستعمالاتهما لاستخلاصِ حظهما من الاتفاق والنضج وتتبعِ أثر ذلك في الوصل والفصل.

[٣٩] انظر النص الثاني من الاستعمال الثاني.

لم تقدم هذه الدراسة حلا نهائيا للإشكال المفهومي في صورته الجزئية التي اشتغلت عليها، لأن القضايا التي عالجتها لها امتداداتها في صور أخرى من صور الإشكال المفهومي. ثم إنَّ الحل النهائي لإشكالات هذه الصورة يحتاج إلى استقراء تام لتعريفات واستعمالات المنهج والمذهب، واستقراء كهذا ينبغي أن تنهض به المؤسسات والأعمال الجماعية، نظرا لكثرة تعريفات اللفظين واستعمالاتهما في الفكر الإسلامي. وعدم اعتماد هذه الدراسة على الاستقراء التام يجعل ما خلصت إليه من حدود للوصل والفصل نسبيا؛ لأن كل تعريف أو استعمال جديد يتضمن معطيات إضافية تؤكد نتائج هذه الدراسة وتطورها أو تفندها وتغيرها.

ومن النتائج الإيجابية لهذه الدراسة أنها لفتت الانتباه إلى بعض مفاتيح البحث في الإشكال المفهومي، وقدمت دراسة نموذجية لإحدى صوره، وأبرزت أهمية المقاربة الشمولية لكل بعد من أبعاد كل صورة في ضوء بقية أبعاد الصورة نفسها وفي ضوء أبعاد بقية الصور. كما نبهت الدراسة إلى صور جزئية إضافية ينبغي أن تُدرس، كالصورة المتعلقة بترجمة لفظي المنهج والمذهب، والصورة المتعلقة بالشبكة المفهومية التي تربط كلا من المنهج والمذهب بمفاهيم ومصطلحات أخرى في إطار منظومة ونسق. غير أنَّ حل الإشكال المفهومي لا يكفي وحده في التعيين النهائي لحدود الوصل والفصل بين المنهجية والمذهبية في الفكر الإسلامي، بل لا بد من محاصرة إشكالات الوصل والفصل كافة انطلاقا مما أسفر عنه حل الإشكال المفهومي من نتائج.

ومن بين الإشكالات الإضافية التي ينبغي دراستها، تلك التي تتعلق بالجوانب النظرية والعملية المعيقة لتعيين حدود الوصل والفصل. ومنها ما يأتي:

– إنَّ أحكام القيمة التي تعتري المنهج والمذهب تكون أحيانا نسبية، مما يفضي إلى الاختلاف في تقديرها باختلاف زوايا النظر.

– إنَّ بعض مفردات المنهج وخطواته الإجرائية قد لا تحتفظ بمعياريتها المطلقة، بل يمكن أن تفقدها أثناء الممارسة العملية التي تُثبت أنَّ العلم خطأ وملاءمة.

– إنَّ المنهجية تقتضي أن يسبق الاستدلالُ الاعتقادَ في جو مستقل عن المصالح المذهبية، بينما تقتضي المذهبية أن يخدم الاستدلال الاعتقاد، ويُطَوَّع المنهج لتلك المصالح. وإذا مكَّن هذا التفريق النظري من التعرف إلى المنهجية البينة والمذهبية البينة، فإنه لا يتيح، من الناحية العملية، التفريق بينهما في حالة المتشابه بينهما؛ إذ ليس كل عمل يستعمل "منهجا" عملا يتسم بالالتزام المنهجي الذي يجعله فوق كل شك وريبة، وليس كل عمل يدافع عن "مذهب" عملا يتسم بالانحراف المذهبي الذي يجعله موضع شك وريبة.

– إنَّ الظاهرة الإنسانية معقدة يختلط فيها الذاتي بالموضوعي، ويستفحل هذا الإشكال في الفكر الإسلامي؛ لأن الباحث يستعمل عقله وينطلق من واقعه لدراسة نص يخصه. وقد لا توجد مسافة كافية بين الذات والموضوع، أي بين الباحث والنص، وبين الباحث والواقع، مما يجعل الإنسان مصدرَ الدراسة وموضوعَها. ويحول ذلك أحيانا دون التمييز في عمل الباحث بين التحيز المقبول والمذهبية المغرضة.

– إنَّ كل ممارسة علمية أو عملية تخضع للقبليات المعرفية، سواء أكانت أغراض الممارسة منهجية أم مذهبية، ولا تخرج أبحاث الفكر الإسلامي عن هذه القاعدة. والإشكال الذي تثيره القبليات هو صعوبة تقييمها ومعرفة مدى تأثيرها؛ لأن تشكيلها محكوم بثلاثة متغيرات هي: إطلاقيةُ النص الشرعي، ونسبيةُ التعقل البشري، وتحددُ الواقع على نحو يؤثر في فهمنا للنص، ونظرتنا لحدود صلاحيات العقل في ذلك الفهم.